

د. قدي عبد المجيد

كلية العلوم الاقتصادية

جامعة الجزائر

## المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري

### ١- مدخل :

إذا كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تعرف لحد الساعة اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها فإن ثمة اتفاقا على أهميتها في النشاط الاقتصادي و كونها محركا لعملية التنمية الاقتصادية، ذلك أن المؤسسات الكبيرة بالرغم من مميزاتها إلا أنها ما فتئت تطرح مشاكل التحكم في التسيير و خاصة بعدما بدأ الشك يساور في مدى فعالية قانون وفورات الحجم إلى الحد الذي أصبح البعض يعتبره مجرد دوغماتية غير ملموسة، ذلك أن الحجم الكبير يؤدي أحيانا إلى عدم القدرة على الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية. و هذا ما أدى إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التركيز عليها في النشاط الاقتصادي لما تتمتع به من خصائص أهمها:

كونها وسيلة من وسائل خلق العمالة باعتبارها تعتمد على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية، و هي فرصة للدولة النامية التي تشكو في الأغلب من ارتفاع معدلات البطالة بها مع ما ينجر عن ذلك من ضعف و تراجع في الطلب.

تتجاوب مع خصائص السوق الصغير الحجم و هو الصفة الغالبة على أسواق الدول النامية لضعف قدرتها على التنافس على مستوى الأسواق الدولية من جهة و تواضع مستويات الطلب الداخلي بها من جهة أخرى .

توفرها على نظام معلومات داخلي يتميز بقلّة التعقيد و هو ما يسمح بالانتشار السريع صعودا أو نزولا بين إدارة المؤسسة و عمالها. أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا و نفسيا. و هي في مثل هذه الأحيان قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسة السوق المعقدة لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين .

قلة التخصص في العمل إلى الدرجة التي تقوم فيها الوظيفة الواحدة بمهام عدة وظائف، و العامل متعدد الاختصاصات في الغالب و هذا ما يوفر الجو للكثير من المبادرات.

إعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو وسيلة من وسائل اكتساب الخبرة في المجال الصناعي و يسمح بنمو متوازن للمؤسسات عبر الزمن بالتزامن مع نمو الوعي الصناعي ، مع تفادي التضخم الذي عادة ما يحدث عند اللجوء إلى الصناعات الثقيلة في المراحل الأولى للتنمية نتيجة ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية الناجمة عن ارتفاع الدخل القومي، و حيث أن المقابل السلعي لهذا الطلب يكون غير متوفر مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. تمثل وسيلة دعم للمؤسسات الكبيرة من خلال عمليات المقاوله من الباطن.

و تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي تؤيد ذلك المعطيات التاريخية العائدة إلى الثورة الصناعية بأوروبا و التي إعتمدت في بداياتها على المؤسسات الصغيرة التي لم يتعد عدد عمالها في الغالب ٢٠ عاملا. و استمر انتشار هذا النوع من المؤسسات إلى غاية ظهور المؤسسات الكبيرة في منتصف القرن الثامن عشر. إلا أن ذلك لم يبلغ المؤسسة الصغيرة التي عاد لها اعتبارها بعد منتصف السبعينات بشكل تظهره المعطيات التالية:

| الدولة                     | معيار التصنيف   | مساهمة م.ص.و (PME) في التنمية الاقتصادية |
|----------------------------|-----------------|--|
| الولايات المتحدة الأمريكية | أقل من ١٠٠ عامل | ٣٤% من العمالة، ٢٣% من المبيعات          |
| اليابان                    | أقل من ٣٠٠ عامل | ٧١% من العمالة، ٥٥% من القيمة المضافة    |
| ألمانيا                    | أقل من ١٠ عمال  | ٥١.٨% من الصادرات بالسفن                 |
| كوريا                      |                 | ٨٥% من الشركات                           |
| البرازيل                   |                 | ٣٨.٤% من القيمة المضافة                  |
|                            |                 | ٤٣.٦% من العمالة، ٢٩.٦% من الإنتاج       |

و مثل هذا الاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعززها الطبيعة المتميزة لبعض الاقتصاديات المتميزة بارتفاع درجة المخاطرة بها و قلة المدخرات المالية مما يجعل هذه المؤسسات أكثر مرونة و أكثر قابلية لتغيير مجال النشاط خاصة إذا كانت سوق الإطارات المسيرة تشكو من ضعف التأهيل .

يلاحظ على هذا النوع من المؤسسات تركزه في بعض قطاعات النشاط الاقتصادي مثل التجارة الصغيرة و التوزيع قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات ، قطاع الحرف.

و في الجزائر تتواجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خمس قطاعات أساسية:

|        |                             |
|--------|-----------------------------|
| ٢٦.٧%  | - البناء و الأشغال العمومية |
| ١٦.٣٤% | - التجارة                   |

- النقل و الاتصالات ٨.٧ %
  - الخدمات المقدمة للأسر ٨.٥٩ %
  - الصناعات الغذائية ٧.٢٩ %
- و توزع ال ٣٢ % المتبقية على باقي قطاعات النشاط الاقتصادي.

## ٢- المخاطرة و مناخ استثماري:

و الحديث عن المخاطرة إنما يرتبط في النهاية بطبيعة مناخ الاستثمار السائد بحيث يعبر عن مجموع الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية و تأثير ذلك سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات . و يتعلق الأمر بمجمل الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية المؤثرة على توجهات و حركة رؤوس الأموال ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن و يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا، لكن لا بد من فهم أن الاستثمار ليست معنية به الشركات الكبرى فقط و إنما أيضا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى في طبيعتها الدولية، إذ أن هذه المؤسسات أصبح يتم تدويلها بعد ثلاث أو أربع سنوات من إنشائها حتى و إن كان هذا التدويل يتم في المناطق و الدول القريبة منها جغرافيا و ثقافيا.

- و تعود أسباب هذا التدويل إلى :
- مجاهة المنافسة الخارجية أو المفروضة من المنافس الذي قام بالتدويل،
- تلبية طلبات الزبائن الأجانب أو الاقتراب من الزبون،
- توزيع المخاطر على الأسواق،
- أثناء تكنولوجيا جديدة أو متابعة التطور التكنولوجي،
- الاقتراب من مصادر المواد الأولية أو عوامل الإنتاج،
- البرامج الحكومية و التنظيمات الدافعة للتدويل.

و سعيا لتحسين المناخ المساعد على الاستثمار تسعى الدول إلى تطوير قوانينها و منح الحوافز و تحسين أداء الإدارة.

## ٣-مكونات المناخ الاستثماري:

يتكون المناخ الاستثماري من مجموعة من العوامل المتباينة من حيث الطبيعة إلا أنها متفاعلة فيما بينها و تختلف أهميتها من مكان إلى آخر و من وقت إلى وقت آخر أهمها:

### ٣-١-الاستقرار السياسي:

و هو يؤشر على درجة الثقة التي يوليها قطاع الأعمال للسلطات العمومية و مصداقية التزاماتها و استقرارا تشريعاتها لأن المستثمر لا يخاطر في الواقع باستثمار أمواله في بلد لا يعرف استقرارا في التشريعات أو في نظام الحكم أو يعرف تراجعات مستمرة في التزاماته تجاه الغير. ذلك أن الاستقرار السياسي هو الضمانة و التعهد الضمني بالمحافظة على أموال المستثمر و عدم تعرضها لمخاطر المصادرة، التأميم و الاعتداء .و يتعدى الاستقرار السياسي إلى انعدام المنازعات الإقليمية التي تزيد من احتمالات قيام الحروب.

### ٣-٢-الاستقرار الاقتصادي:

و تتعلق بمدى وضوح السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة و يعكسها واقعية النظام الضريبي و إنصافه، طبيعة السياسة النقدية و كفاءة الجهاز المصرفي و المالي مع الضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح المحققة و استغلالها، استقرار التعريفات الجمركية و اعتدالها في ظل معدلات التضخم مقبولة لأن التضخم يؤدي إلى تآكل القيم النقدية و يعمل على تشويه الحقائق و البيانات الاقتصادية مما يعقد عملية التنبؤ الاقتصادي.

### ٣-٣- حجم السوق:

ذلك أن حجم السوق يعكس حجم الطلب المعبر عنه بالكميات و بالقيم لأن إحدى الدوافع للاستثمار هو وجود الطلب الكافي القادر على امتصاص التكاليف و تحقيق أرباح مقبولة تضمن مردودية الأموال المستثمرة. إن حجم السوق في الواقع لا يتوقف عند مستوى عدد السكان و إنما يتعدى ذلك إلى متوسط الدخل الفردي، و هيكل البطالة القائم، و قد لا يكون حجم السوق حاسما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن مستوى معيناً من الطلب لابد من تحقيقه لتبرير عملية الاستثمار.

### ٣-٤- القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:

إذ أن وجود الاستثمارات و استمرارها يتوقف على نوعية إدارة الاقتصاد القومي و القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية بما تتخذه السلطات من تدابير و هذا يتوقف في الواقع على وجود العديد من المؤشرات الهامة:

حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية و هو ضمان لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يواجهها الإقتصاد القومي إن داخليا أو خارجيا، بما يؤدي إلى التخفيف من تأثير تلك الظروف و القضاء على آثارها الجانبية بالاعتماد على دراسة الاختلالات و أسبابها.

أهمية الدين الخارجي لما يمكن أن يؤثره على ميزان مدفوعات الدولة و من ثمة القدرة على الوفاء بالمتطلبات الأساسية، إذ أن أهمية خدمات الدين إلى الصادرات و الناتج المحلي الخام تشكل تهديدا للاقتصاد لكون ذلك يمثل نزيفا للثروة و العملات الأجنبية نحو الخارج.

مستوى تغطية الواردات بحيث كلما كان عدد الأشهر المقدور على تغطيتها كبيرا كلما ازدادت الثقة في الاقتصاد الوطني و مؤشرا على حسن إدارته.

و تعتبر مصداقية السياسة الاقتصادية مسألة جوهرية في تحديد استجابة المستثمرين للحوافز ذلك أن اعتماد سياسات اقتصاد كلي سليمة تدعم التوازن الداخلي و الخارجي يمثل انطلاقة صحيحة في هذا الإطار و يعتمد ذلك على مدى فهم المستثمرين و إدراكهم لمدى استعداد السلطات و قدرتهم على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية.

### ٣-٥- تكاليف عوامل الإنتاج :

لأن أساس الممارسة الاقتصادية ينطلق في النهاية من القدرة على المنافسة و تعتبر تكاليف عوامل الإنتاج إحدى المحددات لذلك خاصة ما يتعلق منها باليد العاملة التي ترتبط تكلفتها بطبيعة سوق العمل و مدى مرونته و حجم القيود التشريعية المؤثرة أو المحددة للأجور الدنيا، و مستوى تطور النقابات و قدرتها على التأثير. و من هنا فإن متوسط الأجور و معدل نموها يعتبر مؤشرا أساسيا في تحديد قرار الاستثمار و توجيهه.

**٣-٦- نوعية الهياكل القاعدية :** و يتعلق الأمر بالطرق و الجسور و الموانئ و المطارات و مدى صلاحيتها، لأن تدفق السلع و الخدمات و المعلومات يتوقف عليها و يساهم توفر الهياكل القاعدية في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار، و ضمان الانطلاقة السريعة للمشاريع مع الإشارة إلى إمكانية أن تكون هذه الهياكل موضوعا للاستثمار من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منفردة أو بالتعاون مع المؤسسات الكبيرة.

**٣-٧- السوق التمويلي الملائم :** تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العموم بشكلها القانوني الذي يكون في العادة في صورة شركات تضامن أو مسؤولية محدودة مما يعيقها على القيد في الأسواق المالية و لهذا يكاد تمويلها يتوقف على الجهاز المصرفي. حيث يقوم هذا الجهاز بدور الوساطة بين جميع القطاعات الاقتصادية، و من هنا فإن مدى تطور الجهاز المصرفي و مرونته مسألة أساسية في تحديد المناخ الاستثماري، حيث أن المؤسسات الصغيرة تكون في حاجة دائمة إلى الاقتراض لتمويل أنشطتها و التمكن بالمدخلات الصناعية و المواد الأولية.

و يعتبر تمويل هذا النوع من المؤسسات ذا مخاطرة مرتفعة مما يجعل بعض البنوك تحجم عن إقراضها لانخفاض ثقة مؤسسات التمويل في دراسات الجدوى التي تقدمها هذه المؤسسات، و في هذا الإطار فإن قطاعا مصرفيا عالي الكفاءة هو وحده القادر على تقييم المخاطر و تسييرها بما يضمن في ذات الوقت تمويل المؤسسات و تحصيل حقوقه، و بالتالي فإن المصارف التي لا تعتمد آليات و فنون التسيير الحديثة تكون عاجزة عن تلبية حاجيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

نشير فقط إلى أن هناك عدة مقاربات و مناهج لقياس المناخ الاستثماري إلا أنها في مجموعها تتميز بما يلي :

معدة أساسا لتلبية احتياجات الشركات الكبيرة و المتعددة الجنسيات على الخصوص ،  
معدة أساسا من قبل هيئات و منظمات تنتمي إلى الدول الصناعية و بالتالي تعكس وجهة نظر هذه الهيئات إلى بيئة الأعمال، و من أهم هذه الهيئات :

Nord – Sud Export  
Business Environment Risk Index  
World Political Risk Fore Casts(WPRF)  
COFACE ...etc.

يعتمد تحليلها للمعطيات على موقف السلطات المحلية تجاه القطاع الخاص و موقفها من الاستثمار الأجنبي فضلا عن السياسة الاجتماعية المعتمدة و الوضع السياسي العام .  
من المفيد الإشارة إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقوم بدورها بمحاولات لتقييم المناخ الاستثماري في البلاد العربية و إعداد تقارير سنوية بذلك اعتمادا على وجهات نظر و مواقف رجال الأعمال في البلاد العربية التي يتم جمعها عن طريق استمارة توزع على هؤلاء تتضمن مجموعة من الأسئلة، و هي مفيدة جدا حتى و إن كان مجال اهتمامها هو البلاد العربية فقط.

كما أن نزوح البلدان اليوم إلى اعتمادها على إصلاحات اقتصادية تدعم التحرير الاقتصادي و المبادرة الخاصة من العوامل الهامة التي أصبحت تراعى من قبل المستثمرين في توطنهم أو في اتخاذ قرار الاستثمار إلا أنه مهما كانت الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في دول العالم. يبقى للدول النامية مشاكلها الخاصة التي تؤثر على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

#### ٤- المشاكل الخاصة بالمناخ الاستثماري للمؤسسات في الدول النامية:

يمكن استخلاص هذه المشاكل انطلاقا من نتائج ورشة العمل حول تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إفريقيا المنعقدة بأديس أبابا ما بين ١٤-١٨ نوفمبر ١٩٩٤ و التي توصلت إلى ما يلي:

أن البلدان النامية تعرف منذ أكثر من عقدين أزمت اقتصادية حادة بشكل عجرت معه الجهود المبذولة للحل في أغلب الحالات،  
أن هذه الأزمت تفاقمت بفعل التدخل غير الرشيد للحكومات و الذي يعكسه شكل تخصيص النفقات العامة و أساليب إدارة الحكم البعيدة عن الديمقراطية و المشاركة الشعبية.  
التردد في اعتماد بعض الإصلاحات كالخصوصية و ترشيد النفقات العامة و إصلاح قطاع الوظيف العمومي  
و محاربة الفساد الإداري نظرا لتشابك المصالح و خوفا من ضغط بعض الجهات .

و هذا ما يطرح ضرورة إيجاد الإطار الاقتصادي الملائم لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتمثل في وجود الأطر و السياسات الاقتصادية الدافعة لجانب العرض و الطلب حتى و إن كان ذلك يصطدم بضعف الموارد و ارتفاع مستويات الفقر و تدهور مستويات المعيشة بما يحد من قدرة الدولة على تنشيط جانب الطلب. مع الإشارة إلى أن هناك مشكلة أخرى تتعلق بضعف و محدودية طبقة المنظمين الناجم عن الخلل في المنظومة التكوينية و التعليمية .

إن إعادة تأهيل الاقتصاديات النامية لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بالمناطق الريفية، تحسين الوصول إلى التمويل و تطوير النظام المصرفي، تطوير أنظمة الموافقة على المشروعات و تنويع حوافز الاستثمار مع تبسيط النظام الضريبي.

و تبقى نقطة الضعف الأساسية في الدول النامية هي تدهور خدمات المعلومات خاصة التسويقية منها و إنهييار البنية الأساسية، علما بأن العصر الذي نعيشه اليوم إنما هو عصر المعلومات.

و من المخاطر التي لا يمكن إغفالها المخطر الاجتماعي و المتمثل في تزايد نفوذ النقابات بما يؤثر في النهاية على تحديد مرد ودية الاستثمار تبعا لتكاليف الإضرابات، ارتفاع مستويات الأجور... الخ. كما تعرف الدول النامية ضعفا في تشابك العلاقات الصناعية بين مختلف الفروع.

#### ٥- بعض إصلاح جوانب المناخ الاستثماري في الجزائر:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ بداية التسعينات سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية مست جوانب الاقتصاد الكلي هي نتاج جملة من الاتفاقيات مع المنظمات الدولية كان لها تأثيرها الواضح على المناخ الاستثماري في الجزائر إلا أنه لابد من تسجيل أن الجزائر في هذه الفترة عرفت نوعا

من عدم الاستقرار السياسي و الأمني أديا إلى ضعف فرص الوصول إلى التمويل الخارجي و تردد وتيرة الإصلاح بإنتاج سياسة مالية تقييدية و أحيانا توسعية (١٩٩٢-١٩٩٣) لاعتبارات شعبية، و استمر الأمر إلى غاية ١٩٩٤ أين أبرمت السلطات اتفاقا شاملا مع صندوق النقد الدولي كان على مرحلتين، امتد الأول من ماي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ و هو عبارة عن إتفاق استعادي متبوعا بإتفاق تمويل موسع ماي ١٩٩٥ - ماي ١٩٩٨ و كان الهدف من ذلك هو: رفع معدل النمو الاقتصادي قصد استيعاب الزيادة في القوة العاملة و خفض البطالة. ضبط معدلات التضخم بما يجعلها متقاربة مع ما هو سائد في البلدان الصناعية. استعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي .

و لتحقيق ذلك تم تبني مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي و تحقيق توازن المتغيرات الاقتصادية الكلية و هذا بالارتكاز على سياسة نقدية صارمة و سياسة ميزانية تقييدية و سياسة سعر الصرف تعكس حقيقة و قوة العملة الوطنية فعليا . هذا بالتزامن مع القيام بتدابير هيكلية مست المؤسسات العمومية و تقليص دور الدولة بتحرير الأسعار و التجارة الخارجية و إضفاء نوع من المرونة على سوق العمل . و حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل معطى هاماً في الاقتصاد الجزائري تعكسه المعطيات التالية:

المؤسسات الموظفة لأقل من ١٠ أجراء تمثل ٩٣.٢٤% و توظف ٢٢١.٩٧٥ عامل أي ٣٥% من اليد العاملة الإجمالية،  
المؤسسات الموظفة لأكثر من ١٠ أجراء تمثل ٧% و تشغل ٤١٢.٤٠٠ عامل أي ٦٥% من اليد العاملة  
و تساهم بنسبة 55.60% من الإنتاج الداخلي الإجمالي و ٢٩% من الصادرات الإجمالية خارج المحروقات.

إلا أن نموها يعترضه عدة مشاكل و عراقيل حصرها تقرير الظرفية الاقتصادية للسداسي الثاني لسنة ٢٠٠٠ في مجموعتين:

**المجموعة الأولى: على مستوى التأسيس و الاستثمار:**  
و تتعلق بالتمويل، العقار و البيروقراطية حيث يلاحظ في هذا المجال:  
غياب آليات لتغطية الأخطار المتعلقة بالقروض المخصصة لهذا النوع من المؤسسات .  
غياب التمويل التفضيلي عندما يكون موجودا و عدم إشعار المتعاملين بوجود خطوط القرض.  
خضوع سعر الأراضي للتقييمات المستمرة بطريقة أحادية تعكس التعسف الذي تمارسه الإدارة .

**المجموعة الثانية: على مستوى تمويل الجهاز الإنتاجي:**  
و ذلك لفلة خبرة المؤسسات الصغيرة في مجال تقنيات الاستيراد لكونها في السابق كانت تعتمد على التمويل من المؤسسات العمومية التي كانت تحتكر التجارة الخارجية. و بالانفتاح الاقتصادي تغيرت المعطيات مما شكل عقبة أمام هذه المؤسسات .



و سعيا لتذليل هذه العقبات تم إصدار قانون يتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .و لم يكن الأمر ليتم دون تحديد واضح و دقيق لهذا النوع من المؤسسات حيث ميز القانون بين :  
المؤسسات المتوسطة و هي التي تشغل ما بين ٥٠-٢٥٠ برقم أعمال يتراوح بين ٢٠٠ مليون و ٢ مليار دج أو يكون مجموع أصولها يتراوح ما بين ١٠٠ و ٥٠٠ مليون دج.  
المؤسسات الصغيرة و هي التي تشغل ما بين ١٠-٤٩ شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ٢٠٠ مليون دج أو يكون مجموع أصولها لا يتجاوز ١٠٠ مليون دج.  
المؤسسات المصغرة و هي التي تشغل ما بين ١-٠٩ أشخاص و تحقق رقم أعمال أقل من ٢٠ مليون دج أو يكون مجموع أصولها لا يتجاوز ١٠ ملايين دج.

و قرر ذات القانون مجموعة من التدابير لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتعلق ب:  
إقامة مراكز لتسهيل إجراءات تأسيس هذا النوع من المؤسسات بكل الإجراءات التأسيسية من إعلام و توجيه،

إمكانية إنشاء صناديق لضمان القروض البنكية الممنوحة لهذه المؤسسات،  
تشجيع الدولة لتطوير الشراكة بين القطاع العام و الخاص و العمل على توسيع مجال التنازل عن الخدمات لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،  
تخصيص الدولة لحصة من الصفقات العمومية للمنافسة بين م - ص - و ،  
تنصيب مجلس وطني لترقية المقاوله من الباطن هدفه :

\* اقتراح التدابير الرامية إلى تحقيق أفضل اندماج للاقتصاد الوطني،  
\* تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمقاوله من الباطن،  
\* ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل الوطنيين و الأجانب،  
\* تنسيق نشاطات البورصات المقاوله من الباطن و الشراكة الجزائرية فيما بينها،  
تزويد نظام الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالملفات المرجعية الصادرة عن مختلف الهيئات الوطنية ( إدارة الجمارك، الضرائب، الديوان الوطني للإحصاء، المركز الوطني للسجل التجاري ، الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي...الخ).  
و تبقى بعض القضايا الهامة التي تحتاج إلى مزيد من العناية لما لها من أثر على مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من بينها:

إيجاد آليات لربط العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مراكز البحث و التطوير،  
إيجاد آليات لرصد الأسواق الخارجية و الفرص التسويقية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،

إقامة برامج تكوينية و تأهيلية لصالح مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يضمن تحكمهم في أدوات التسيير الحديثة و تمكنهم من مجابهة تغيرات المحيط،  
إقامة برنامج شامل يمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التأهيل و الوصول إلى درجة المطابقة مع المعايير الدولية في تسيير ISO ٩٠٠٠.

و تبقى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رهانا أمام القائمين على السياسة الاقتصادية يمكنه أن يحرك النمو الاقتصادي لما تتميز به من مواصفات و للطبيعة الخاصة بالاقتصاد الجزائري. مما يدعو إلى الاهتمام بالبيئة الاقتصادية و إصلاحها بشكل يضمن انسياب المعلومات الاقتصادية لضمان الشفافية، و توفير المناخ الملائم للمنافسة مع مراجعة التدابير المتعلقة بترقية



الصادرات في ظل رغبة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و إمضاء إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و هو ما يترتب عنه إزالة للكثير من الحواجز الجمركية مع انعدام لآليات أخرى لضمان حماية الاقتصاد الوطني الذي يشكو من ضعف تنافسية منتجاته.

و يمكن لبرنامج الإنعاش الاقتصادي أن يشكل وسيلة و أداة تمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إحداث الكثير من الأنشطة و القيام باستثمارات بعد أن تحسنت ظروف التمويل المحلي في صورته الحكومية أو المصرفية.

كما يمكن لبعض البرامج - كبرنامج تشغيل الشباب - أن يشكل إطارا لنمو هذا النوع من المؤسسات بشرط الابتعاد عن تسييس هذه البرامج و الأبعاد بها عن المناسبتية و التأثير بالتغيرات المستمرة للحكومات، ذلك أن الرأسمال الأجنبي يفضل دائما الشراكة مع الرأسمال الوطني من أجل التوقي من المخاطر و الحد منها، و هذا لا يكون إلا بضمان استقرار الأطر و السياسات، مع مراعاة التحولات الاقتصادية السائدة على المستوى العالمي.

## المراجع :

### أولا باللغة العربية:

- ١- الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي الإحصاء و التشريع " دور الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف التنمية" القاهرة الجمعية ١٩٨٩
- ٢- حمدي عبد العظيم " خصخصة مناخ الإستثمار لا و تحرير الصناعات الصغيرة في مصر " القاهرة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ١٩٩٥
- ٣- دحماني سامية " تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر " رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية الاقتصاد . ٢٠٠١
- ٤- دمدموم كمال " دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تامين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة" في دراسات اقتصادية، العدد ٢ - ٢٠٠٠ .
- ٥- سوبر أمانيان، " التصدير الكامن في المنشآت الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية" في آفاق اقتصادية ، العدد ٧٥ - ٧٦ ، ١٩٩٨
- ٦- صفوت عبد السلام عوض الله، " اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التصنيع و التنمية" القاهرة : دار النهضة . ١٩٩٣
- ٧- عرابي فتحي " الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات " رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية الاقتصاد ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ .
- ٨- المجلة المصرية للتنمية و التخطيط العدد الأول يونيو ١٩٩٥

- ٩-المجلس الوطني الاقتصادي الإجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و  
الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة ٢٠٠٠ - ماي ٢٠٠١.  
١٠- هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، أبو ظبي: مركز  
الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩.  
١١-وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة ، مشروع قانون تمهيدي توجيهي  
حول ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جويلية ٢٠٠١.

باللغة الفرنسية:

- 1-Economie Appliquée et Développement Revue de CREAD N° 12 1987  
2-Julien P.A. et Marchesnay , La petite Entreprise , Paris: Vuibert 1989  
3-Roger Machart jaques , Reussir Nos PME , Paris : DUNOD 1991

لتحميل نسختك المجانية

ملاقى البحث العلمي  
RENDEZVOUS OF SCIENTIFIC RESEARCHES  
WWW.RSSCRS.INFO

